

هداية المسترشدين

[309] أو شرعيا كإصالة البراءة أو الإباحة الثابتين بالشرع أو القاعدة الشرعية الثابتة في الشريعة كما إذا نسخ وجوب قتل فاعل بعض الكبائر فإنه يرجع إلى قاعدة تحريم قتل المسلم الثابتة بحكم الشرع بل العقل أيضا وأما إذا نسخ وجوب الصدقة عند النجوى فإنه يرجع إلى الاستحباب الثابت شرعا بل وعقلا لمطلق الصدقة وما إذا نسخ وجوب صوم يوم معين فإنه يرجع إلى قاعدة الاستحباب الثابت لمطلق الصوم إلى غير ذلك وحينئذ فما ذكره المدقق المحشى في رفع المتقدم من تفسيره الحكم الذى كان قبل الأمر بالحكم الاصلى الذى يحكم به العقل من الإباحة والخطر الاصليين دون الحكم الشرعى الذى كان مرتفعا بالأمر المنسوخ ليس على ما ينبغي إذ قد عرفت أنه لا مانع من الرجوع إليه إذا كان ذلك الحكم أصلا شرعيا وقد خرج عنه من جهة الأمر فإذا نسخ ذلك رجع الأمر إلى الأصل المفروض هذا والمذاهب بالنظر إلى ظاهر الحال خمسة أحدها القول ببقاء الجواز وهو يرجع إلى وجوه بل أقوال ثلثة بقاء الجواز بالمعنى الأعم من الأحكام الأربعة والدائر بين الثلثة حسب ما مر أو الإخص وبقاء الاستحباب ثاينها الرجوع إلى الحكم الثابت قبل الأمر ثالثها الخلو عن الحكم رابعها إلى الحكم الثابت قبل الأمر من الإباحة أو الخطر العقليين خامسها ما اخترناه ويمكن إرجاع الأقوال الثلثة المذكورة إلى الخامس وكيف كان فيدل على المختار وأن الوجوب معنى بسيط في الخارج قد دل عليه الأمر فإذا فرض رفعه بالنسخ ارتفع بالمرة إذ ليس مركبا من أشياء اليق بإمكان ارتفاع المركب برفع بعض أجزائه حسب ما ذكره المصنف في الاستدلال الاتى وتوهمه القائل ببقاء الجواز فيما سيقدره من الاحتجاج على مذهبه نعم إنما يثبت له أجزاء تحليلية عقلية من الأذن بالفعل والمنع بالترك وغيرها أن ثبت كونها أمورا ذاتية له و من البين أن ذلك لا يوجب تركبا بحسب الخارج بأن يكون هناك موجودات متعددة منضمة ليصح القول برفع بعضها دون بعض فلاشتباه في المقام إنما وقع من جهة الخلط بين التركيب العقلي والخارجى بل قد مر في كون الأمر من الترك من أجزائه العقلية أيضا حتى قيل بكون من لوازمه البيئة بالمعنى الأعم وإذا ثبت زوال الحكم المذكور من جهة النسخ بالمرة فلا بد فيه من الرجوع إلى الأصول والقواعد الشرعية أو العقلية حسب ما قررناه قوله أن الأمر إنما يدل على الجواز بالمعنى الأعم لا يخفى أن مدلول الأمر هو مفهوم الوجوب دون مفهوم الجواز غاية الأمر أنه يصح ينتزع العقل منه مفهوم الجواز مدلولا لفظيا ولو سلم كونه مدلولا لفظيا له في الجملة فالقدر الذى يكون مدلولا له هو الجواز المتخذ من الوجوب المرتفع بارتفاعه وذلك لا يستلزم كون الجواز مع قطع النظر عن اتحاده بالوجوب مدلولا حتى

يكون الجواز مطلقا اعني مفهوم الجواز في نفسه مدلول لا لامر فيعم الجواز المتحد بالوجوب وبغيره من الاحكام المضادة له فيكون الدلالة عليه باقية بعد ارتفاع الوجوب فيتوقف ببقائه حينئذ على ضم احد القيود المتقومة بها حسب ما توهمه في المقام لو سلم كون الجواز المطلق مدلولاً له بعد ارتفاع الوجوب فلا مانع من القول بدلالة عليه من دون ثبوت انضمام شيء من القيود إليه الا ترى انه يصح التصريح بالاذن في الفعل على سبيل الاطلاق الشامل لاحكام الاربعة من دون بيان شيء من الخصوصيات المنضمة إليه غاية الامر انه لا بد من كون ذلك الاذن متحققا بحسب الواقع في ضمن احد الوجوه الاربعة المتقومة بواحد منها ومن البين حينئذ ان توقف حصول الاذن على احد القيود المذكورة بحسب الواقع لا يقضى بنفى الاذن المدلول عليه بالعبارة مع عدم ثبوت شيء من تلك الخصوصيات فدفع دلالة على الاذن من جهة انتفاء الدليل على الخصوصية مما لا وجه له اصلا وحينئذ فقله فادعاه بقاءه بنفسه بعد نسخ الوجوب غير معقول كما ترى إذ المدعى حينئذ دلالة على الاذن بنفسه لابقاء الاذن كك من دون انضمام شيء من الخصوصيات إليه بحسب الواقع هذا بناء على ظاهر عنوانه والمصرح به في كلام بعضهم من كون الكلام في الدلالة اللفظية نعم لو اراد بذلك دفع دلالة عليه من جهة الاستصحاب نظرا إلى انه لما ثبت الجواز والمنع من الترك قبل النسخ من جهة دلالة الامر عليهما كان قضية الاستصحاب بقاء الجواز الثابت إذ غاية ما يقتضيه له النسخ هو رفع الثاني دون الاول كان له وجه إذ لا يعقل استصحاب بقاء الجواز على ارتفاع ما يقومه ويمكن المناقشة فيه بان ان اريد من الحكم ببقائه بنفسه بقاءه بشرط الامن دون انضمام شيء من الخصوصيات إليه فالامر كما ذكره الا انه ليس مقصودا لقائل بالبقاء قطعاً ضرورة عدم امكان وجود المبهم في الخارج فضلا من بقاءه وان اريد الحكم ببقائه لا بشرط شيء فلا وجه اذن لعدم معقوليته وغاية ما يلزم من ابهامه واشتراكه بين الاحكام الاربعة وعدم دخوله في الوجود من دون انضمام واحد من تلك القيود إليه ضرورة استحالة الحكم ببقائه من دون انضمام شيء منها بحسب الواقع لا مطلقا فغاية الامر ان يكون استصحابه مستتبعا لثبوت احدى تلك الخصوصيات للاذن المفروض لعدم امكان خروجه عن احد تلك الاقسام والقول بان وجود تلك الاقسام الخصوصيات ايضا مخالف للاصول فيعارض اصالة بقاء الاذن مدفوع بان يقال الاذن متبوع لواحد منها قطعاً ضرورة انه لا بد من كون الاذن بحسب الواقع على نحو مخصوص فهو من لوازم بقاء الاذن ومن البين ان وجود لوازم الشيء وتوابعه وضرورياته لو كانت مخالفة للاصل لم يمنع من اجراء الاستصحاب في المتبوع وتعارضه والا لم يجر الاستصحاب في كثير من المقامات المسلمة عندهم الا ترى انه لا كلام عندهم في جواز استصحاب الحياة مع توقفه على امور كثيرة وجودية الاكل والشرب وغيرهما فانها وان كانت مخالفة للاصل في نفسها الا انها لما كانت من شرايط توابع نسخه بقاء الحياة عادة لم يمنع من جريان الاستصحاب فيها قوله وانضمام الاذن في الترك إليه إلى اخره

محصله ان الفصل الذى ينضم إلى الجنس المذكور حاصل في المقام فان الاذن في الترك لازم لرفع المنع من الترك فيكون الاذن في الفعل قابلا للاستصحاب وتم المدعى إذ ليس اذن باقيا بنفسه بل بالفصل المفروض فإذا ثبت الفصل المذكور بما ذكرناه ثبت بقاء الاذن حينئذ بالاستصحاب وتم المدعى واجاب عن ذلك بقوله موقوف على كون النسخ متعلقا بالمنع من الترك انتهى ويمكن تقرير ذلك بوجهين احدهما ان مفاد رفع المنع من الترك هو الاذن في الترك دون رفع اصل الوجوب فان كان النسخ متعلقا بخصوص المنع من الترك صح ما ذكر دون ماذا تعلق بالمجموع ثانيهما ان انضمام الاذن في الفعل موقوف على كون النسخ متعلقا بخصوص المنع من الترك إذ لو تعلق بالمجموع لم يعقل انضمامه إليه ويرد على الاول ان المنع من الترك مرتفع عند نسخ الوجوب قطعاً فاما ان يكون هو المرتفع خاصة أو يكون المرتفع هو وغيره ومن البين ان رفع المنع من الترك في معنى الاذن فيه وفى الصورتين فلا فرق اذن بين الوجهين الا ان يقال ان هناك فرقاً بين تعلق الرفع بنفس المنع من الترك سواء لوحظ وحده أو مع غيره وتعليقه بمفهوم الوجوب فان
